جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

معهد العلمين للدراسات العليا

النجف الاشرف

السياسة الخارجية لسلطنة عُمان إزاء قضايا الخليج العربي منذ عام 1991م (دراسة في سياسة الحياد)

رسالة تقّدم بها الطالب

عامر حسين عبد الخضر ألمرشدي

الى معهد العلمين للدراسات العُليا

وهي جزء من متطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية / العلاقات الدولية

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

قحطان حسين طاهر

1439 هـ 2017 م

{ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ ۖ }

آل عمران ﴿159﴾

إقرار المشرف

أشهد إنّ إعداد رسالة الماجستير للطالب (عامر حسين عبد الخضر ألمرشدي) الموسومة بـ (السياسة الخارجية لسلطنة عُمان إزاء قضايا الخليج العربي منذ عام 1991 – دراسة في سياسة الحياد-) قد جرى تحت إشرافي في معهد العلمين للدراسات العليا، وإنها صالحة للمناقشة .

التوقيع :

اللقب العلمي :

الاسم :

العنوان :

إقرار المقوم اللغوي

أُقِرُ أنّ الرسالة الموسومة (السياسة الخارجية لسلطنة عُمان إزاء قضايا الخليج العربي منذ عام 1991م – دراسة في سياسة الحياد -) للطالب (عامر حسين عبد الخضر ألمرشدي) قد تمت مراجعتها لغوياً ، وإنها سليمة لغةً وتعبيراً.

التوقيع :

الاسم :

الدرجة العلمية :

العنوان :

التاريخ :

الإهداء

- الى الذي حبه كان إيماناً ... وطني الغالي العراق .

- الى روح والدي ... والى التي جعل الله تعالى الجنة تحت أقدامها (والدتي العزيزة) .

- الى أرواح من هم احياء عند ربهم يرزقون أخوتي الشهداء :

الدكتور سالم ، والعميد المجاهد شريف ، والعميد الركن المجاهد خضر .

- الى رفيقة دربي ... زوجتي الغالية .

- الى فلذات كبدي ... أولادي الأعزاء .

الباحث

شكر وعرفان

أتقدّم بالشكر والعرفان الى السيد العلاّمة المرحوم (محمد بحر العلوم) طيّب الله ثراه ، على تأسيس معهد العلمين للدراسات العليا ، سائلاً الله عز وجل أن يكون صدقةً جارية له، ولكل من أسهم بإنجازه ، اِنّه سميع مجيب .

وأتقدم بالشكر والعرفان الى عمادة المعهد ، وأعضاء هيئة التدريس ، والعاملين في هذا الصرح العلمي، على الفرصة التي أتيحت لي لإستكمال دراسة الماجستير ، وإعداد هذا العمل .

وأخص بالشكر أستاذي الجليل الدكتور قحطان حسين ظاهر الذي اشرف على هذه الرسالة ، ولم يبخل عليَّ بوقته وتوجيهاته التي حظيت بها طوال مراحل انجاز الرسالة .

وأشكر أساتذتي الأفاضل في السنة التحضيرية جزيل الشكر، والاساتذة الذين وافقوا على المشاركة في لجنة المناقشة العلمية لتقييم هذا العمل ، راجياً من العلي القدير اّنْ يجزيهم خيراً ويبقيهم عزاً للعلم وذخراً للمعرفة .

ويسعدني ان أتقّدم ببالغ امتناني لمن مهّدوا لي طريق البحث ، بتوفير مصادر البحث المختلفة، ولاسيما أُمناء المكتبات بوزارة الخارجية العُمانية ، ووزارة الثقافة العُمانية ، ومكتبة جامعة السلطان قابوس بن سعيد في مسقط ، ولاسيما السيد (سعيد الحراصي) القائم على القسم الالكتروني فيها .

واحترامي وعرفاني الى أمناء مكتبات جامعات بغداد والنهرين والكوفة وبابل ، ومركز دراسات الخليج العربي في البصرة ، لجهودهم التي أسهمت في إثراء هذا البحث وإغناءه . وأشكر كل الذين رافقوني بتشجيعهم لإنجاز هذه الرسالة .

الملخّص

ظهر الحياد على مسرح السياسة العالمية لأسباب كثيرة وأصبح أساساً جديداً في شؤون العلاقات الدولية ، وقد تجلّى الحياد في كثير من الاتفاقيات الدولية وأصبح للدول التي انضوت تحت لوائه حقوق وواجبات ، على إختلافها ، أريد لها انْ تُسهم في السلام الدولي .

وعُمان كانت إحدى الدول التي تبنّت منهج الحياد في سياستها الخارجية منذ عام 1970م ، بعد أنْ أصبح للسلطنة مؤسسات قادرة على تثبيت الحياد منهجاً لتعامل عُمان الدولي، بإشراف مباشر من سلطان البلاد على تلك المؤسسات، مع الأخذ بنظر الاعتبار الثوابت في السياسة الخارجية العُمانية، إبتداءً من منهجية التخطيط وانتهاءً باحترام القوانين والأعراف الدولية . مع الانتباه إلى كيفية التعامل مع متغيرات السياسية الخارجية العُمانية ، التي من أبرزها هيكل النظام الدولي ، والنظام الإقليمي العربي والإسلامي ، وعامل المصلحة في السياسة الدولية ، فضلاً عن طبيعة الواقع السياسي داخل السلطنة .

وكان وراء انتهاج عُمان للحياد دوافع داخلية ، تمثلت بالعوامل الجغرافية ، ولاسيما الموقع ، والعوامل التاريخية التي تمثّلت بترسيخ مفهوم الاستقلال لدى المواطن العُماني عبر تاريخه الطويل ، والعوامل الفكرية التي تمثّلت بالإباضية كعقيدةً دينية سائدة في سلطنة عُمان ، يُضاف لها أثر السلطان قابوس بن سعيد في توجيه عُمان من العزلة إلى الإندماج الدولي وفقاً لنهج الحياد . ويُضاف إلى الدوافع الداخلية دوافع أخرى خارجية أهمها، النظام الإقليمي والعربي وظهور ما يُسمّى بالحرب الباردة في العلاقات الدولية في النصف الثاني من القرن العشرين ، ثم ذلك التنوع في قضايا السياسة الخارجية .

وقد طبّقتْ عُمان سياستها المحايدة بموقفها تُجاه غزو العراق للكويت عام 1991م ، وموقفها تُجاه الصراع السعودي - الإيراني ، ومواقفها تجاه نزاعات الحدود بين دول مجلس التعاون الخليجي .

وأخيراً ، كان هناك استشراف لأبعاد سياسة الحياد العُمانية وآثارها في المستقبل ، سواء على الصعيد الداخلي ، أو على العلاقات بين عُمان ودول منطقة الخليج العربي، مع إبراز للتوقّعات التي تُشير إلى احتمالية الاستمرار، أو التخّلي عن سياسة الحياد، من قبل سلطنة عُمان ، التي أشارت إلى أنّ أغلبية العُمانيين يؤيّدون سياسة الحياد ، وذلك بالإستبيان الذي أجراه الباحث .

المحتويات

الموضوع		الصفحة
ملخص الرسالة		أ
المحتويات		ب – هـ
المقدمة		1 – 6
الفصل التمهيدي :	مفهوم الحِياد وتطوره في السياسة الخارجية .	7 – 27
المبحث الأول :	مفهوم الحِياد وتطوره السياسي .	7 – 22
المطلب الأول :	الحياد لغة واصطلاحاً .	8 – 12
المطلب الثاني :	التطور السياسي للحياد .	12 – 13
المطلب الثالث :	انواع الحياد .	13 – 22
المبحث الثاني :	الاطار القانوني للحياد.	23 – 27
المطلب الأول :	القواعد القانونية المنظمة للحياد .	23 – 24
المطلب الثاني :	حقوق والتزامات الدول المحايدة .	24 – 27
الفصل الأول :	طبيعة السياسة الخارجية العُمانية.	28 – 58
المبحث الأول :	مؤسسات صنع السياسة الخارجية العُمانية .	29 – 40

المطلب الأول :	السلطان(رئيس الدولة) .	29 – 33
المطلب الثاني :	مجلس الوزراء .	33 – 34
المطلب الثالث :	السلطة التشريعية.	34 – 37
المطلب الرابع :	وزارة الخارجية .	37 – 40
المبحث الثاني :	الثوابت والمتغيرات في السياسة الخارجية العُمانية .	41 – 52
المطلب الأول :	ثوابت السياسة الخارجية العُمانية .	41 – 49
المطلب الثاني :	متغيرات السياسة الخارجية العُمانية	49 – 52
المبحث الثالث :	أهداف ووسائل السياسة الخارجية العُمانية.	53 – 58
المطلب الأول :	أهداف السياسة الخارجية العُمانية.	53 – 56
المطلب الثاني :	وسائل السياسة الخارجية العُمانية	56 – 58
الفصل الثاني :	اسباب انتهاج سياسة الحياد في السياسة الخارجية العُمانية.	59 – 81
المبحث الأول :	الأسباب الداخلية .	59 – 74
المطلب الأول :	خصوصية الموقع الجغرافي .	59 – 63
المطلب الثاني :	رسوخ مفهوم الاستقلال لدى العُمانيين والتمسك بالقيم الموروثة .	63 – 66
المطلب الثالث :	الفكر الإباضي .	66 – 72
المطلب الرابع :	اثر السلطان قابوس بن سعيد .	72 – 74

المبحث الثاني :	الأسباب الخارجية .	75 – 81
المطلب الأول :	النظام الإقليمي والعربي .	75 – 77
المطلب الثاني :	الحرب الباردة .	77 – 79
المطلب الثالث :	تنوع قضايا السياسة الخارجية .	80 – 81
الفصل الثالث :	تطبيقات السلوك الحيادي في السياسة الخارجية العُمانية.	82 – 107
المبحث الأول :	موقف عُمان تجاه غزو العراق للكويت .	83 – 88
المبحث الثاني :	موقف عُمان تجاه الصراع السعودي – الإيراني .	89 – 99
المبحث الثالث :	موقف عُمان تجاه نزاعات الحدود بين دول مجلس التعاون الخليجي .	100 – 107
المطلب الأول :	النزاع السعودي – الإماراتي .	100 – 104
المطلب الثاني :	النزاع البحريني – القطري .	104 – 107
الفصل الرابع :	انعكاسات سياسة الحِياد على الداخل العُماني وعلى علاقات عُمان مع دول منطقة الخليج العربي وأبعادها المستقبلية.	108 – 144
المبحث الأول :	إنعكاسات سياسة الحياد على الداخل العُماني .	109 – 121
المطلب الأول :	إنعكاسات سياسة الحياد على التعايش السلمي في سلطنة عُمان .	110 – 113
المطلب الثاني :	الانعكاسات الاقتصادية .	113 – 118

المطلب الثالث :	الانعكاسات السياسية .	118 – 121
المبحث الثاني :	انعكاسات سياسة الحياد على العلاقات بين سلطنة عُمان ودول منطقة الخليج العربي .	122 – 130
المطلب الأول :	الانعكاسات الايجابية .	122 – 130
المطلب الثاني :	الانعكاسات السلبية .	130 – 133
المبحث الثالث :	سياسة الحياد في السياسة الخارجية العُمانية : الابعاد المستقبلية .	134 – 144
المطلب الأول :	احتمالية استمرار سلطنة عُمان في سياسة الحياد	135 – 138
المطلب الثاني :	احتمالية تغيير سلطنة عُمان سياسة الحياد	139 – 144
الخاتمة		145 – 148
الملاحق		149
المصادر		150 – 166
الملخّص باللغة الانجليزية		A – B

المقدَمَة

لم تكن سلطنة عُمان قبل 1970م ، تمّتلك سياسةً خارجيةً واضحة المعالم ، اذ كانت السياسة العُمانية بوجه عام مقيّدة بمخرجات صراع القوى في الخليج العربي والمُحيط الهندي ، الذي كانت فيه عُمان طرفاً ، لأنها لم تستطع أن تنأى بنفسها من تجاذبات هذا الصراع، نتيجة غياب الفكر السياسي ، المؤمن بالحِياد لدى القيادة العُمانية .

ومنذ عام 1970م ، والسياسة الخارجية العُمانية قائمة على أهداف ومبادئ راسخة في إطار حركتها الخليجية والإقليمية والدولية، إذ امتازتْ السياسة الخارجية العُمانية بانتهاجها الحِياد والوسطية والاعتدال ، والحرص على إبقاء الأبواب مفتوحة ، والعلاقات مستمّرة مع الدول كافة. ومحاولة خفض حدّة النزاعات والخلافات ، حتى عدّتْ السياسة الخارجية العُمانية مُثمرة للسلطنة وغيرها من الدول الاخرى التي لعُمان علاقة بها .

فبعد تسلّم السلطان قابوس الحكم في عُمان في تمّوز 1970م ، قام بوضع منهج مُختَلِف في إدارة السياسة الخارجية للسلطنة، وعلى نظرة ثاقبة لمُختَلِف المتغيّرات والمواقف الإقليمية والدولية ، إذ أخذ السلطان قابوس بالاعتبار ضرورة مشاركة عُمان في التفاعلات السياسية في المنطقة ، والخروج من العُزلة التي عاشتها عُمان لمدة طويلة . وعليه ، تمّيّزتْ السياسة الخارجية لعُمان بعد استلام السلطان قابوس السلطة – كما ذكرنا – اعتمّاد منهج الحِياد في التعامل مع الأحداث والمُشكلات الخليجية والعربية والدولية ، ذلك الحِياد الذي ارتكز على أسس ذات طبيعة تاريخية وجغرافية واجتمّاعية وسياسية واقتصادية.

حاولت هذه الدراسة تقديم تحليل معمّق ومفصّل لصناعة الحِياد في السياسة الخارجية العُمانية ، ولكل العناصر التي أسهمت في ذلك ، ابتداءً من الموقع الجغرافي، وديمغرافية السكّان والنظام

السياسي لعُمان ، وسياسة السلطان قابوس ، والمحاور التي يستند عليها صنّاع القرار في صياغة السياسة الخارجية للسلطنة ، والمُخرجات التي تستند الى كل هذه العوامل مع بعضها ، بغية الوصول الى ميزة الحِياد في السياسة الخارجية لعُمان . فضلاً عن تمّيّز هذه الدراسة بعرض كثير من القرارات المتعلّقة بمنهجية الحِياد في السياسة الخارجية العُمانية ، التي أقرّتها وزارة الخارجية هناك ، وكذلك عرض لبعض النماذج الحيّة لمواقف السلطنة المحايدة حيال القضايا العربية والإقليمية والدولية، وأخذ آراء بعض المختصّين في السياسة الخارجية العُمانية عن مدى قدرة عُمان على التعامل بحِياد مع التطوّرات الخارجية ومحاولة دراستها وتحليلها لتبيان كيفية تأثر هذه القرارات بمنهج الحِياد للسلطنة ، وهذا ما لا يوجد في معظم الدراسات السابقة ، مما استلزم على الباحث أنْ يشد الرحال الى مسقط، للحصول على البيانات والمعلومات الخاصّة بصميم الدراسة وما يتعلّق بها . وكان ذلك أواخر عام 2015م ، حيث عندما تمّ الاطلاع على أرشيف هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية لسلطنة عُمان ، وزيارة مكتبات وزارة الخارجية العُمانية ، ووزارة الإعلام العُمانية ، فضلاً عن مكتبات جامعة السلطان قابوس في مسقط ، وعقد لقاءات مع عدد من الشخصيات العلمية والفكرية العُمانية . واستطلع الباحث في تلك الزيارة آراء عينة من العُمانيين حول جدوى الحِياد على الداخل والخارج العُماني وإمكانية تبنيه مستقبلاً .

فضلاً عن أعلاه ، المعلومات التي أفادت الرسالة ، واستقاها الباحث في لقائه بسفير عُمان الأسبق في الولايات المتحدّة الأمريكية، صادق جواد سلمان اللواتي ، في زيارته لمعهد العلمين في النجف الاشرف عام 2015م ، فكانت مقابلة شخصية سجل بها الباحث معلومات زادت من أهمية موضوع البحث .

أهمية الدراسة :

تنبع أهمية هذه الدراسة من إنّها محاولة لدراسة السياسة الخارجية العُمانية ، وهي تتبنّى منهج الحِياد تُجاه الأزمات والمُشكلات والحروب في المنطقة ، مما أكسب عُمان مجموعة من التجارب في كيفية إحداث التوازن في ميدان السياسة الخارجية ، التي تفرضها المعطيات الأمنية والإستراتيجية والاقتصادية والعسكرية، التي أعطت لعُمان مجالاً لأن تلعب دوراً بارزاً في ايجاد تلك التوازنات .

كذلك تكمن أهمية الموضوع في التعرّف على منهج السياسة الخارجية لعُمان، في كيفية التعامل مع الأحداث والأزمات في رؤية صانع القرار السياسي العُماني المستند ، على مبدأ الحِياد والتوازن .

وتأتي أهمية هذه الدراسة كونها تتناول الأسباب التي أدتْ الى تبنّي عُمان منهج الحِياد ، وأهم المكاسب التي حصلت عليها السلطنة في هذه السياسة، وانعكاسات ذلك على مجمل الدور العُماني في قضايا الخليج العربي، وغيرها من الشؤون الدولية .

إشكالية الدراسة :

تكمن إشكالية الدراسة في حقيقة مفادها ان سلطنة عُمان إنتهجت منذ نهضتها في العام 1970م ، منهج الحِياد كسمة بارزة في سياستها الخارجية، مستندة في ذلك الى رؤية لطبيعة ظروفها الداخلية والخارجية وبما يسهم في حماية مصالحها الحيوية، وتثير هذه الإشكالية الأسئلة التالية:-

1- ما الاسباب الكامنة وراء تبنّي منهج الحِياد في السياسة الخارجية العُمانية ؟
2- ما أهم إنعكاسات منهج الحِياد على دور سلطنة عُمان في قضايا الخليج العربي؟
3- كيف سيكون مستقبل سياسة الحِياد العُمانية في ظل التحديات والمتغيرات المحلية والأقليمية والدولية؟

فرضية الدراسة :

إن سلطنة عُمان تتسم بمجموعة من الخصائص والسمات التاريخية والجغرافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، التي ميّزتها عن غيرها من دول الخليج ، مما خلق لدى قادة السلطنة قناعة وإدراك بضرورة إنتهاج مبدأ الحِياد في سياستها الخارجية من أجل حماية مصالحها الحيوية ، فأعتماد الحِياد والسعي للوسطية والتوازن في علاقات سلطنة عُمان الخارجية قد شكّل نمطاً واضحاً في تفكير صانع القرار العُماني بما يحفظ سيادة عُمان ويسهم في بناء قوتها الذاتية.

منهجية الدراسة :

نظراً لاتساع مواضيع الدراسة فقد تطلب الأمر الاعتماد على أكثر من منهج علمي بأسلوب التكامل المنهجي، فقد استخدمنا المنهج التأريخي ، لدراسة الدولة العُمانية والأسباب المؤديّة لاستمّرارها محلياً وإقليمياً ودولياً ، وبهدف المراجعة التاريخية الزمنية للأحداث والتطوّرات السياسية الدولية، التي واجهت السياسة الخارجية العُمانية ، للتمّكن من جمع البيانات والمعلومات الأساسية المتعلّقة بحِياد عُمان ، الى جانب تصريحات وخطابات صانعي السياسة الخارجية العُمانية المنشورة في وسائل الإعلام المُختَلِفة .

وكذلك إعتمد الباحث على المنهج الوظيفي ، ولاسيما إنّ هذا المنهج هو جزء من منهج التنظيم في العلاقات الدولية ، الذي يفيد في كيفية استخدام النظام السياسي لمنهج الحِياد ، وتحويله الى مُخرَجات لها تأثيرات على المجتمّع العُماني، وعلى البيئة السياسية الخارجية لسلطنة عُمان .

كما استخدم الباحث منهج اتخاذ القرار في السياسة الخارجية ، الذي يركّز عن الطريقة التي يستعملها صانع القرار في عملية صناعة السياسة الخارجية ، التي منها ما يتعلّق بشخصية ذلك الصانع ، والأخرى تتعلّق بالمؤسسة التنفيذية، التي هي محل عمل صانع القرار .

واستخدم الباحث المنهج التحليلي، وهو من المناهج المهمّة الذي يرتكز عليه تحليل عناصر قوّة الدولة، لتعزيز قوّة خططها المستقبلية، اللازمة لمكانتها الدولية.

هيكلية الدراسة :

تكوّنتْ هيكلية الدراسة من مقدمة وفصل تمهيدي وأربعة فصول وخاتمة :

أولاً : الفصل التمّهيدي : وقد حمَل عنوان : مفهوم الحِياد وتطوّره في السياسة الخارجية . وقد جاء بمبحثين: تناول المبحث الأوّل مفهوم الحِياد وتطوره السياسي . على حين جاء المبحث الثاني تحت عنوان : الاطار القانوني للحِياد .

ثانياً : الفصل الأوّل : وقد جاء بعنوان : طبيعة السياسة الخارجية العُمانية ، وقد تكوّن من ثلاثة مباحث : حمل المبحث الأوّل ، عنوان : مؤسّسات صنع السياسة الخارجية العُمانية . وجاء المبحث الثاني ليبيّن الثوابت والمتغيرات قي السياسة الخارجية العُمانية . أمّا المبحث الثالث جاء تحت عنوان: أهداف ووسائل السياسة الخارجية.

ثالثاً : الفصل الثاني : تناول أسباب انتهاج الحِياد في السياسة الخارجية العُمانية ، مبيناً الأسباب الداخلية في المبحث الأوّل منه. وتناول المبحث الثاني منه الأسباب الخارجية.

رابعاً: الفصل الثالث : فقد حمل عنوان : تطبيقات سياسة الحِياد في السياسة الخارجية العُمانية ، وتكون من ثلاثة مباحث ، جاء المبحث الأوّل منه ليبين موقف عُمان تُجاه غزو العراق للكويت ، والمبحث الثاني بيّن موقف عُمان تُجاه الصراع السعودي – الإيراني. أمّا المبحث الثالث فقد بيّن موقف عُمان تُجاه نزاعات الحدود بين دول مجلس التعاون الخليجي.

خامساً : الفصل الرابع : وقد حمل عنوان (آثار سياسة الحِياد العُمانية وأبعادها المستقبلية) . تكوّن هذا الفصل من ثلاثة مباحث : جاء المبحث الأوّل منه ليبين أثر الحِياد على سلطنة عُمان . على حين جاء

المبحث الثاني يبين انعكاسات الحِياد على العلاقات بين سلطنة عُمان ودول منطقة الخليج العربي. وقد خُتِمَ هذا الفصل بمبحث ثالث تناول احتمّالية الاستمّرار أو التغيير لمنهج الحِياد في السياسة الخارجية العُمانية.

ثم جاءت الخاتمة متضمنة إستنتاجات وتوصيات من الممكن الافادة منها على الصعيد الحكومي وكذلك الأكاديمي.